سنوية مالية للثورة الفلسطينية، وإقامة اتصالات بين وزرات خارجية العالم الاسلامي وبين الثورة الفلسطينية، بهدف تبادل المشورة والمعلومات لمواجهة العدو الصهيوني ومخططاته، وانشاء لجان محلية في مختلف بلدان العالم الاسلامي لصالح النضال الفلسطيني وشرح اخطار الصهيونية والاستعمار على الشعوب الاسلامية(٢٥).

وقد اقر المؤتمر اقتراحاً جزائرياً يدعو إلى وضع «قضية فلسطين» كبند منفصل عن قضية الشرق الاوسط في جدول الاعمال، وإلى وضع بند آخر يدعو الى تضامن الدول الاسلامية مع الشعوب الافريقية المكافحة ضد الاستعمار والتمييز العنصري(٢٦).

وقد حدث في المؤتمر، مشادة كلامية عنيفة بين ممثل م. ت. ف. ومندوب الاردن، سرعان ما أوقفت بغية منع اتساع شقة الخلاف(٢٧).

ومن الجدير بالذكر، انه كان من الصعب ان تعرض قضية فلسطين، بتفرعاتها على المؤتمر، وأن يتبناها هذا بلونها العربي القومي، والسياسي؛ وذلك لانه كان يضم دولاً ترتبط باسرائيل دبلوماسياً، وهي غير مستعدة لتجاوز مقررات الامم المتحدة واتخاذ مواقف تتناقض مع ارتباطاتها هذه. لهذا تقرر أن يحصر البحث في موضوع القدس وحدها بصفتها مدينة مقدسة، تجتمع فيها مقدسات اسلامية ومسيحية ويهودية ؛ فوافق المندوبون على الوقوف صفاً واحداً في وجه اسرائيل، ضد ضم القدس وتهويدها(٢٨)؛ ومما ساعد الوفد الفلسطيني في مهمته أن المؤتمر كان قد تلقى مذكرة بشأن تهويد القدس من المؤتمر الاسلامي السابق يؤكد فيها على معارضة ضم المدينة المقدسة أو تهويدها.

وبعد أن تدارس المؤتمر مشكلة الشرق الأوسط، وقضية فلسطين، تم التوصل لوضع قرارات عملية بصدد هاتين القضيتين المترابطتين واللتين تشكلان تهديداً للسلام العالمي. فأعيد تأكيد القرارات التي اتخذت في المؤتمرات السابقة، واتخذ قراران جديدان يدعو الاول منهما الى القيام باجراءات سياسية واقتصادية جذرية ضد اسرائيل، وإلى انشاء صندوق للجهاد، ويدعو الثاني إلى وقف تهويد القدس وارسال برقية تأييد لرؤساء لبنان وسوريا وم. ت. ف. اثر الاعتداءات التي قامت بها اسرائيل على كل من لبنان وسوريا. ولاحظ البيان الختامي بالتقدير دور المسيحيين في الدفاع عن الاماكن المقدسة وعن حقوق الشعب الفلسطيني(٢٩). وبالرغم من ان الحرب الباكستانية – الهندية، التي كانت ناشبة آنذاك، قد شغلت انظار وبال المجتمعين والمراقبين، وبالرغم من أن المؤتمر لم يقرر قطع العلاقات مع اسرائيل ولم يحدد طبيعة الاجراءات الجذرية التي ستتخذ ضدها، فقد كان وبخاصة عبر بيانه الختامي بمثابة تأييد أكبر وأشمل، وتفهم أعمق للقضية الفلسطينية ولطبيعة الكيان الصهيوني حتى إن بعض الاعضاء «طالب المؤتمر باتخاذ اجراءات عملية تتجاوز القرارات السياسية، كفرض عقوبات اقتصادية وسياسية»(٣٠). وقد قام المؤتمر بالخطوة العملية الاولى، منذ البدء بعقد المؤتمرات الاسلامية، إذا انشأ صندوقاً للجهاد، لصالح الثورة الفلسطينية، بعد أن كانت هذه الأخيرة لا تلقى منه سوى المساندة المعنوية.